نشرة دورية تصدر كل شهرين عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الرباط

العدد ٤٧ سبتمبر ٢٠٠٩

الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية
ASFER
Arab Society for Economic Research

٤٧
العدد
سبتمبر ٢٠٠٩

اقرأ فى هذا العدد

تكريم إمام الاقتصاديين العرب

بيان الزعماء
فى قمة مجموعة العشرين

تقرير صندوق النقد الدولى
حول آفاق الاقتصاد العالمى

الأبواب الرئيسية

ملف التكريم ١
التقارير ٦
ورش عمل ١٤

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

٤٧
العدد
سبتمبر ٢٠٠٩

Designed By: Dr. Mohamed Yehia

سبتمبر ٢٠٠٩ نشرة دورية تصدر كل شهرين عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

المحتويات

ملف التكريم ١

ملف خاص بمناسبة
تكريم إمام الاقتصاديين العرب ١

كلمة الدكتور/ خير الدين حسيب
مدير مركز دراسات الوحدة العربية ٢

كلمة الدكتور/ محمود منصور عبدالفتاح
أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ٣

كلمة الإمام
السادة أعضاء وقفية الطريقي ٣

التقارير ٦

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
خيار استراتيجي في ظل الأزمة المالية ٦

بيان الزعماء الصادر عن اجتماع
قمة مجموعة الـ ٢٠ ٩

صندوق النقد الدولي الآخير
حول آفاق الاقتصاد العالمي ١١

ورش عمل ١٤

الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية
وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ١٤

١٧

١٧ ب عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر.
القاهرة - مصر.

ص.ب. : ٨٨ بانوراما أكتوبر.
رمز بريدى : ١١ ٨١١ القاهرة.
تليفون : + [٢٠٢] ٢ ٢٦٢١٧٣٧
تليفاكس: + [٢٠٢] ٢ ٢٦٣ ١٧١٥

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

مجلس الإدارة
٢٠٠٨ - ٢٠١٤

الرئيس
الدكتور منير الحمش
نائب الرئيس
الدكتور هشام البساط
الأمين العام
الدكتور محمود منصور
أمين الصندوق
الدكتور أشرف العربى
الدكتور عبدالحميد الزقلعى
الدكتور على همال
الدكتور محمد سمير مصطفى
الدكتور محمود محيى الدين
الدكتور نبيل حشاد

الاشتراكات

للسادة الراغبين فى سداد رسوم الإشتراك

بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أو المجلة العلمية التى تصدرها **[مجلة بحوث اقتصادية]**، يمكن سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية:

نقدا أو بشيك مصرفى باسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة.

تحويل بنكى على حساب الجمعية رقم:

حساب رقم: ١١٤ ٧٠٠٠ ٠١٠٠ بالجنيه المصرى.

حساب رقم: ١١٧ ٧٠٠٠ ١١٠٦ بالدولار الأمريكى.

على البنك الأهلى المصرى - فرع الدقى بالقاهرة
مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وقيمته.

أسرة تحرير
الرباط

د/ أشرف العربى.
أ/ عبير رشدان.
أ/ أسماء أنيس.

التصميم والإخراج الفنى

Alamaa
Graphic Design Solutions
محمد يحيى
Mob. : +2 010 6899 807
E-mail : myehia77@gmail.com

الطباعة

Print house
haranly
For Printing & Publishing
دار الحرانى للطباعة والنشر
Tel.: +2 023 7116 884
Mob.: +2 010 2988 826

ملف التكريم

ملف خاص بمناسبة

تكريم إمام الاقتصاديين العرب

تنشر "الرباط" في هذا الملف الخاص وقائع حفل تكريم **الأستاذ الدكتور/ محمد محمود الإمام** الاقتصادي العربي البارز والأمين العام الأسبق للجمعية وأحد أعضاءها المؤسسين، والذي أقيم فى القاهرة يوم ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ وذلك بمناسبة حصوله على جائزة الشيخ "عبدالله الطريقى" لعام ٢٠٠٩ عن مجمل أعماله في مجال "التنمية العربية". ومجلس إدارة الجمعية وأسرة تحرير " الرباط " إذ يتقدمان بخالص التهنئة للدكتور / الإمام بهذه المناسبة، فإنهما يتمنيان لسيادته موفور الصحة ودوام العطاء.

وفيما يلي وقائع التكريم ....

كلمة الدكتور/ سمير المقدسى

رئيس لجنة التحكيم

أيها الزملاء الكرام

أيها الحفل الكريم،

يسرني أن أشارك في هذه الأمسية المميزة، في حفل تكريم الدكتور محمد محمود الإمام بمناسبة منحه جائزة عبد الله الطريقي تتويجاً لعمله الرائد في مجال التنمية العربية.

وإني باسمي الشخصي، وباسم اللجنة التحكيمية التي ضمّت إلى جانبي كلاً من الدكتور خير الدين حسيب والدكتور محمود عبد الفضيل والدكتور إبراهيم العيسوي، أتوجه بالتهنئة الحارة وأصدق التحية إلى الدكتور الإمام، أمد الله بعمره، وأعطاه المزيد من الحيوية والنشاط.

لم يكن عمل اللجنة سهلاً، نظراً إلى المؤهلات المميزة لعدد الذين رشحوا للجائزة. ويبقى أن اختيار الدكتور الإمام لهذه الجائزة – من بين زملاء لهم مساهمات بحثية مرموقة في قضايا التنمية– هو عربون تقدير لمساهماته الغنية في أدبيات التنمية العربية والوحدة الاقتصادية العربية وإثرائه لها على مدى العقود الماضية حتى يومنا هذا.

فهو عن حق من رواد الفكر التنموي العربي، وهو أحد أبرز دعاة ترسيخ الحوار العقلاني في القضايا الاقتصادية والتنموية الكبرى التي تواجه عالمنا العربي. ولعلنا نتطلع إلى مزيدٍ من عطاءاته وانجازاته الكبيرة.

واسمحوا لي بهذه المناسبة بالتحديد أن أنوّه بالدور المميز الذي يقوم به مركز دراسات الوحدة العربية، ليس فقط لرعايته تكريم مفكرين عرب مرموقين، بل لتحفيزه الباحثين الشبان في نشر باكورة أعمالهم العلمية في قضايا التنمية. وهذا الدور يسهم بلا شك في بناء جسر التواصل الفكري في مجال التنمية العربية عبر الأجيال.

كلنا متفقون على أن حفز البحث العلمي والفكري العربي مع تواصله الزمني هو أمرٌ في غاية الأهمية إن أردنا أن نؤسس لنهضةٍ عربيةٍ مستقبلية. ودون ريب فإن العديد من الباحثين العرب في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية والأجنبية يساهم مساهمة مميزة في إثراء معرفتنا حول قضايا التنمية عموماً، والتنمية العربية تحديداً. ولكن تبقى تحديات كبيرة نواجهها في هذا المجال ليس أقلها الانعتاق الكلي من أية قيود على مسار البحث العلمي وحرية الحوار الفكري. لا أظن أن هنالك أي خلاف على أن هذا الانعتاق هو شرط أساسي لتوطيدِ أسس نهضة تنموية شاملة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية كافة. وكما كتب العديد من الباحثين العرب فإن الديمقراطية الحقيقية بقيمها الإنسانية ومنها الحرية والعدالة الاجتماعية هي هي ضمانة هذا الانعتاق. لقد عالج الكثير من الباحثين هذه المسألة، عن أهمية الديمقراطية الحقيقية لتقدم الوطن العربي، وتمحصوا في أسباب تعثر مسيرتها، وعدم الترابط الإيجابي بينها وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، وذلك خلافاً لما عليه الأمر في مناطق أخرى من العالم، تلك التي توطدت فيها الديمقراطية بالتزامن مع نموها الاقتصادي والاجتماعي.

إن مسؤوليتنا، كمثقفين عرب معنيين بقضايا التنمية العربية، تحتّم علينا أن نواصل الجهد الفكري والبحثي بهدف توطيد أسس الديمقراطية الحقيقة في وطننا العربي وما

كتابات الدكتور الإمام إلا نموذج مضيء لهذا الجهد.

مرة ثانية نرفع له التحية والتقدير لعمله وجهده ومساهماته ونتمنى له مزيداً من وافر الصحة والتوهج والإبداع.

كلمة الدكتور/ خير الدين حسيب

مدير مركز دراسات الوحدة العربية

السيدات والسادة

يَسُرُّني باسمي شخصياً وباسم مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية أنْ ألتقيَ معَكُمْ في هذه المناسبة الممتازة لتكريم الفائز بجائزة عبد الله الطريقي في دورتها الثانية (٢٠٠٩).

لقد مثّل الشيخ عبد الله الطريقي ظاهرةً فريدةً في زمانه ومكانه. فقد تولّى المسؤوليةَ الأولى عن إدارة النفط في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٥٤، حين عُيّنَ مديراً لإدارة "شؤون الزيت والمعادن"، وهو أعلى منصب حكومي في هذا الحقل، حتى أنشئت وزارةٌ مستقلة للبترول والمعادن، فكان أولَ وزيرٍ يتولى مسؤوليتها (١٩٦٠ – ١٩٦٢).

وفي غمار تلك المرحلة التاريخية، أسس عبد الله الطريقي قواعد الفكر الوطني في مجال النفط، باعتباره إمكانية عربية، وليس مجرد سلعة تجارية، إعمالاً للشعار التاريخي "نفط العرب للعرب" بكل ما ينطوي عليه من دلالات. كما قام بالدور الأهم في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠، وهي أول منظمة دولية تنتمي إلى عالم الجنوب، تمثل تحدياً لعالم الشمال من الدول الغربية المسيطرة إلى غير ذلك من أنشطة متعددة على طريق تجسيد شعار (بترول العرب للعرب)، أثناء وبعد ترك منصبه الحكومي، متابعاً نضاله مستقلاً في أماكن متعددة من الوطن العربي، من أجل المبادئ التي آمن بها.

إن تقدير هذا الدور الوطني والقومي، وإبقاءه محفزاً ودافعاً، وخاصة للأجيال الجديدة، هو الذي دفع إلى إنشاء جائزة تحمل اسم عبد الله الطريقي. ولتحقيق هذه الغاية، تقرر إنشاء وقفية باسم "وقفية عبد الله الطريقي" تفي بأغراض هذه الجائزة، وما يتصل بالفكرة من وراء إنشائها في مجالات أخرى. ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، أنيطت بمركز دراسات الوحدة العربية مهمة الإشراف على جمع الوقفية وإدارتها، وعلى منح الجائزة وفقاً للنظام الأساسي الذي وضع خصيصاً لها.

وتمنح الجائزة مرة كل عامين، حيث تقدم إلى شخصية عربية، طبيعية أو اعتبارية، تتويجاً لعمل محدّد، ومواقف معيّنة، عبر فترة ممتدة من الزمن، في مجال التنمية العربية المستقلة، والقيم التي تنطوي عليها بشكل عام، وتحرير الثروات الوطنية والنفطية بشكل خاص. وقيمة الجائزة (٢٥) ألف دولار. ويتم منح الجائزة وفق آلية محدّدة للترشيح والتحكيم، رسم خطواتها بكل دقة، النظام الأساسي للجائزة.

وها نحن اليوم نلتقي معاً في هذه المناسبة المهيبة، لنكرم الفائز بجائزة عبد الله الطريقي في هذه الدورة، الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام، وهو المفكّر العربي ذو المساهمات الجلّية في مسيرة الفكر التنموي والتكاملي العربي، ومسيرة التطبيق والممارسة أيضاً، المفكر القومي البارز، صاحب الخبرة التطبيقية المميزة في حقل التخطيط منذ العهد الناصري في جمهورية مصر العربية، الأستاذ الجامعي والبحاثة والخبير المبرز لدى عدد من الدول العربية ولدى جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق النقد العربي. كما أن لديه العديد من المؤلفات التي نشرها له مركز دراسات الوحدة العربية حول التجربة التكاملية العربية، والخبرات الدولية. وهو أيضاً الوزير الأسبق للتخطيط في جمهورية مصر العربية.

أ/ جميل مطر أثناء إلقاء كلمة الدكتور/ خيرالدين حسيب.

وإنها لمناسبة ممتازة، أن يلتئم هذا الجمع الكريم بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، الذي تشرف بمشاركة أبناء جمهورية مصر العربية في أنشطته المتعددة طوال ثلاثين عاماً أو يزيد، من خلال المشروعات البحثية الكبرى – وفي مقدمتها مشروع "استشراف المستقبل العربي"، الذي يشرف الدكتور الإمام على إعداد مرحلة متقدمة من المشروع في الوقت الحالي، وأيضاً من خلال المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، مثل ندوة "التراث وتحديات العصر في الوطن العربي" (٢٤-٢٧/٩/١٩٨٤)، الندوة الفكرية حول (ثورة ٢٣ يوليو) في ٣-٦ آيار/مايو ١٩٨٦، بمدينة القاهرة، وندوة: "الحوار القومي الديني" (٢٥/٢٧/٩/١٩٨٩)، وندوة "الحوار القومي – الإسلامي"، بمدينة القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وأخرى حول نفس الموضوع بالإسكندرية (٩-١٠ ديسمبر ٢٠٠٧)، وندوة: "القطاع العام والخاص في الوطن العربي" (١٤-١٧/٥/١٩٩٠)، وندوة: "أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي" (٢١-٢٢/٤/١٩٩١)، وندوة: "ماذا بعد انهيار عملية التسوية

السلمية؟" (٢٩-٣٠/٤/٢٠٠٣). وكذلك من خلال إصدارات الكتب التي عكف مركز دراسات الوحدة العربية على نشرها، لمؤلفين من مشارب فكرية تلتقي عند المفهوم القومي العربي، ومنها أطروحات الدكتوراه للباحثين الشبان.

إنني باسم مركز دراسات الوحدة العربية، أشكركم جميعاً، إذ نلتقي على شرف اسم المناضل العربي، الذي تحمل الجائزة اسمه، الشيخ عبد اللّه بن حمد الطريقي، وإذ يصادف اليوم ذكرى وفاته، تأكيداً متجدداً لقيمة العمل المتواصل من أجل التنمية العربية المستقلة، وتحرير الثروات الوطنية.

ولكم جميعاً خالص التحية لحضوركم الذي نشرف به، وإلى لقاءات في مناسبات قادمة تجسد اجتماع الشمل على كل ما يحقق به آمال الوطن العربي، والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

كلمة الدكتور/ محمود منصور عبدالفتاح

أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تتعدد جوانب هذه الشخصية العظيمة و يحار الإنسان من أى جانب يبدأ، هل يبدأ بالحديث عن المسيرة المهنية الطويلة والمضيئة لأستاذنا الإمام ، فقد كانت محطات متصلة من العطاء و الالتزام بقضايا الأمة العربية و مصيرها.

فما قدمه من فكر اقتصادي رصين فى مجال التكامل الاقتصادى وما سعى إلى تحقيقه فى هذا المجال من خلال المراكز والمناصب التى تولاها سواء كان مستشاراً للتخطيط فى وزارة التخطيط العراقية أو مديراً عاماً لصندوق النقد العربى أو عميداً لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة أو وزيراً للتخطيط فى مصر فى فترة هامة من تاريخها الاقتصادى.

وحرصه الدائم حتى الآن على بلورة منظومة متجانسة من العمل العربى المشترك الذى يقود الأمة للخروج من تخلفها.... كل هذه الجهود كانت علامة بارزة شكلت محطات مضيئة فى الحياة المهنية لأستاذنا الإمام.

د/ محمود منصور أمين عام الجمعية أثناء إلقاء كلمته فى حفل تكريم الإمام.

هل نبدأ بالتحدث عن الأستاذ والإنسان، العلم الغزير، الأستاذ المدقق، الأستاذ الملتزم بالمنهج العلمى والملتزم بقضايا مجتمعه وأمته.

- الحريص على التجديد والمتابعة المستمرة.
- الحريص على تقديم إضافات علمية ومؤسساتية (سيمنار معهد التخطيط - تأسيسه لمجلة بحوث اقتصادية عربية).
- التواضع والحرص على الاقتراب من شباب الباحثين (وكنت ممن تلقو جرعات من التشجيع والثقة على يديه).
- إسهاماته الفكرية والأكاديمية التى تعتبر علامات مضيئة فى مجالين من مجالات العلوم الاقتصادية الهامة.
  - مجال التكامل الاقتصادى.
  - مجال القياس الرياضى وبناء النماذج الاقتصادية.
- ولذلك كله لم يكن غريباً أن تتشرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بان تكون واحدة من الهيئات التى تقدمت بترشيح الأستاذ الدكتور الإمام لهذه الجائزة.
- مازال الأستاذ الدكتور الإمام رعاه اللّه وحفظه لنا شعلة متوهجة من العزيمة والإصرار يحمل سنوات الخبرة والعلم الطويلة بيد وبالأخرى يمسك بالقلم يغمسه فى بحر التحديات والإصرار والمرارة العربى ليحيل مداده أملاً كالشمس فى بحر الظلمات والحيرة.

شكراً لمركز دراسات الوحدة العربية

شكراً لأمانة الجائزة

شكر خاص للمفكر العربى الملتزم أ .د خير الدين حسيب

كلمة الإمام

السادة أعضاء وقفية الطريقي

السادة الحضور الأجلاء

إنه لشرف عظيم أن أجد نفسي في هذا الموقف، وأن أستمع إلى هذه الكلمات الرقيقة التي دارت حول شخصي. وأعتبر أن لقاءنا هذه الليلة، التي شاء القدر أن تكون ختاما ليوم ذكرى غزوة بدر، هو لقاء حول تكريم جيل ممثلا في شخص أحد القلائل المتبقين منه .. جيل وهب نفسه لخدمة وطننا العربي الكبير، مناضلاً من أجل تحقيق استقلاله، مكافحاً من أجل تنميته، وساعياً إلى تحقيق وحدته. لقد كان من حسن حظ هذا الجيل أنه تلاحم مع جيلين جديرين بالتحية والتقدير. فالجيل السابق له وضع حجر الأساس لانطلاق الحركات الوطنية من خلال بناء ثقافي عربي خالص، بشقيه الفكري والفني .. فلا تصح حركة الشعوب إلا إذا كانت الثقافة الوطنية الرفيعة دعامة لها، تبني أمجادها وتنفض عنها ما شاب حياتها من شوارد ثقافية دخيلة، بثها الاستعمار ليغلّب بها إرادته على إرادة التحرر واسترداد الكرامة .. لينال الخبز مع الكرامة على حد قول يوسف صايغ. أما الجيل اللاحق فقد بادر إلى رفع

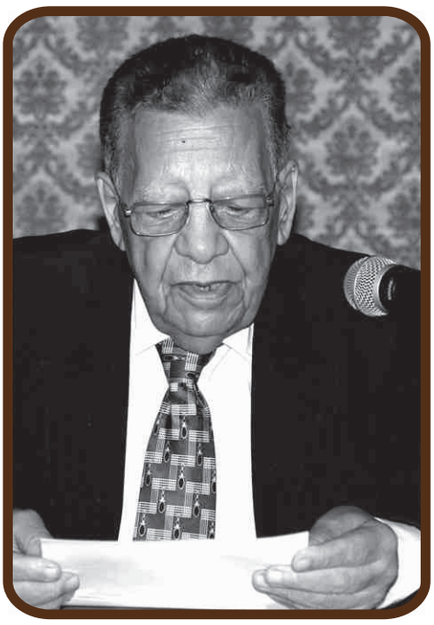

الدكتور الإمام أثناء إلقاء كلمته.

سواعدنا بشعلة التقدم، بما ناله من علم وخلي به من خلق وتزود به من عزيمة .. فأمّن لجيلنا تواصلاً لمسعاه وخلّص البنيان الذي أقامه ما أصابه من ثغرات، ليصبح مؤتمناً على مستقبل أجيال تلي، تجني الثمار وتواصل بناء الصرح الشامخ الذي نرجوه لهم.

ويقضي إحقاق الحق والعرفان بالفضل أن أذكر في هذا المقام بعض من ساهموا في توجيه مسيرتي لتصل بي إلى أن أمثل أمامكم. أبدأ بالدكتور عصام الدين جلال الذي استمعت له في محاضرة هيأها له حزب العمال البريطاني منذ ٥٥ عاماً في جامعة ليدز حيث كنت منشغلاً بدراسة تجعلني أول عربي يتخصص في علم الاقتصاد القياسي. كنت وقتها أنظر إلى القضية الوطنية على أنها قضية استقلال سياسي واسترداد شعب لحقوقه المسلوبة. فإذا بطبيب الغدد الصماء يشرّح الغدد الصماء التي تعاني منها دول نعتت بالمتخلفة، لأدرك أن كفاحنا يجب أن يكون مع النفس بقدر ما هو مع الغاصب المعتدي. كنت مشغولاً بإجادة الأدوات القياسية التي تساعد على إحكام أدوات تسيير اقتصاد رأسمالي متقدم، وأحلم بالعودة بها لأطبقها على الاقتصاد المصري، فإذا بي أفتح عيني على واقع يتطلب أدوات من طبيعة أخرى، لا تقيس التخلف فقط، بل تبني بنية أساسية لتنمية يطول بها الطريق حتى تبلغ نقطة يستقيم عندها استكمال البنية الفوقية.

وقد شاء القدر أن تهيأ لي الفرصة عندما دعاني زميل سابق في الدراسات العليا للإحصاء، هو محمود إبراهيم لأشارك في عمل اعترفت أنه غريب عليّ تماما، هو التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا أنا درست تنميةً في مصر ولا في الخارج، ولا أنا أدري عن فنون التخطيط شيئاً. ولكنه – بعد أن درس أساليب التخطيط في الهند – هوّن علي الأمر قائلاً أن العمل سيكون في بناء نماذج اقتصادية رياضية، وهو ما لم يكن غريبا عليّ كلية. وأعيد الإشادة بذكراه إذ أنني عندما خلفته عند وفاته في الإشراف على التخطيط في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، وجدته قد أرسى دعائم مؤسسة قوية ضمّت عدداً من خيرة الشباب السوريين أمثال برهان الشطي ومحمد العمادي، الأمر الذي أتاح لي مواصلة عمل يعزز أواصر وحدة كان يرجى لها الدوام.

وسواء في العمل في مصر أو سوريا فإن الفضل يعود أساساً إلى جمال عبد الناصر الذي ضرب مثلاً للزعامة التي تعمل آناء الليل وأطراف النهار في قيادة دفة التنمية، تصوغ أهدافها وتلحظ أبعادها الاجتماعية التي حجبها البعد الاقتصادي بأرقامه البراقة، ويتابع مسيرتها ويوجه الجهاز الإداري لكي يتحمل نشاطاً غير مألوف لديه، ويحاسب المقصر. وفي الوقت نفسه يخاطب الشعب ليشركه في هموم التنمية وأساليب معالجتها. ويحق لي أن أعترف أنني تعلمت تخطيط التنمية في مدرسة عبد الناصر. ولا يكتمل الحديث في هذا المقام بدون ذكر الرائد الأول للتخطيط، إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الذي دعا إلى انتهاج منهج تخطيط التنمية ثم استكمل بناء لجنة التخطيط القومي ومعهد التخطيط القومي، وأفسح لي الطريق لأن أوافي النشاط التخطيطي بدراسات علمية، وأن أقود معه مجموعة انشغلت بالتخطيط بعيد المدى للبلدان العربية. وساعدني في المضي في هذا الطريق مركز دراسات الوحدة العربية بقيادة خير الدين حسيب، الذي لا أملك إلا الإشادة بدأبه على الجمع بين الباحثين العرب الجادين، والربط بين أجيالهم المتتالية.

ولا أعتقد أن لمن بلغ سني أن يفرض على الآخرين آماله وأمانيه. ولكني أجد واجباً علي أن أعبر عن أمنيتين تتعلقان بحفلنا هذا، إحداهما بالمكان والأخرى بالإنسان. فأما أمنية المكان فهي أنني كنت أود من صميم قلبي أن يعقد لقاؤنا هذا في بغداد العروبة .. ليس فقط بالنظر لما يعانيه العراق الشقيق، أو لكون العراق هو الدرع الشرقي للوطن العربي، بل لأن بغداد شهدت مساهمتي في النضال من أن يكون نفط العرب للعرب. فحينما توجهت إليها في ١٩٦٨ لأشرف على معونة تقدمها الأمم المتحدة لتخطيط التنمية فيها، أملاً في أن تصب هذه التنمية في دعم الصمود العربي، وإيماناً مني بأن وحدة مصرية عراقية جديرة بأن تعيد رسم خريطة المشرق العربي، طلب مني إعداد الخطة الخمسية ٧٠-١٩٧٥ على افتراض عدم تحقيق أية زيادة في عائدات النفط، حتى لا تتخذ منها الشركات الأجنبية منفذاً للضغط على الحكومة العراقية، فقمت بصياغة خطة تبدو محكمة،

ومحققة لنمو يبلغ ٧٪ وبناء شركة نفطية وطنية. إلا أن الواقع كان يتطلب تنفيذ خطة أخرى. ساعدني في صياغة مذكرة بشأنها زميلان واراهما الثرى، حسين عمر وعلي المنوفي، وقدمناها إلى رئاسة الدولة. وكان هذا درساً في أن خطة التنمية ليست معدل نمو ندقق في كسوره العشرية، أو جداول مشروعات ونسب تنفيذ، بل هي وثيقة في يد دولة لها رؤية إستراتيجية محددة، تعمل كأداة لها لتكون إستراتيجية شاملة، وليس مجرد إستراتيجية تنمية ينحيها الساسة جانباً فيما يمارسونه من أفعال. ثم أتبعت ذلك بتعزيز دراسات أدت إلى نجاح قرار تأميم النفط العراقي في ١٩٧٢، وتحصينه بإعداد بدائل للتعامل مع ردود أفعال الأطراف الأجنبية، على نحو يحافظ على مواصلة التنمية بالمعدلات المخططة.

أما فيما يتعلق بالإنسان، فإنني كنت أتمنى أن تشهد هذا الحفل رفيقة حياتي، والتي كانت نعم السند لي فيما وهبت نفسي له من كفاح. لقد وَضعت قضية التمكين التي يكثر الحديث عنها عندما يردد أن من نقائص التنمية العربية غياب تمكين المرأة .. وضعت تلك القضية في وضعها الصحيح. فإذا كانت التنمية أمراًعاماً يعني الأمة جمعاء، فإن الدافع للمساهمة فيه هو إدراك المشارك في توجيه مسيرتها ما يعود به من خير عليه. وكان من دوافعي في سنوات الحياة الأولى أنني آمنت بأن أهداف التنمية تحقق لي وضعاً أفضل، فقوي شعوري بالانتماء لوطن ينشد النماء. وقامت هي بتخطيط التنمية على مستوى أسرتنا، فمكنتني من التفرغ لأعمال ساعدني تخصصي العلمي عليها، ورعت أبناء أعتز بهم وأحفاداً أباهي بهم، ويحق للوطن العربي أن يفخر بهم. فهم وأقرانهم الجيل الذي سوف ينتقي مما أنجزناه أفضله ويقوم ببناء ما يفضله.

بقيت لي ملاحظة وهي أنه لو قيض للطريقي أن يكون بيننا اليوم، فلربما عدل دعوته من أن يكون "نفط العرب للعرب" إلى دعاء "بألا يكون نفط العرب نكبة على العرب". وأقسى ما في الأمر أن هذا يفرض علينا أن نخلّص الجيل الجديد، بل والجيل الأكبر، من الكم الهائل من الضيق النفسي الذي يعيشونه في عالم يجري نحو الأمام، بينما الأرض من تحتهم تميد بما تشهده من صراعات وعدوان، والنظم والتنظيمات من حولهم تدفعهم ليكونوا معاول هدم وإزهاق للأرواح. إن الأمر لا يقف عند مجرد إنشاء الصناديق من أجل إعادة التعمير، بل إن المطلوب هو إعادة التأهيل، وهي مهمة جبارة بكل المقاييس. لقد لمست جهوداً لبنانية في هذا السبيل خلال التسعينات عقب الحرب الأهلية، غير أن الأمر بات أوسع نطاقاً وأعمق آثاراً. وأجدني في النهاية حائراً أمام انشغال العرب بما يسمى المبادرة العربية وخطة الطريق وتفاصيل التفاوض، ربما لعقود .. إن حدث. ولعلكم توافقونني أن المستقبل لا يتوقف على ما نريده نحن، وإنما على كيان يفرض نفسه على إرادة الملايين العربية. إن تأكيد وجود الدولة الصهيونية يعني إعادة رسم التواجد العربي حولها طبقا لأهوائها، وهو ما يفرض معادلات جديدة على قضايا التنمية والوحدة. فإذا كان لا مفر من بقائها فإن بقاءنا أحراراً في أراضينا يتطلب أن تُعلن إسرائيل دولة منزوعة السلاح تضمن الأمم المتحدة حيادها كسويسرا .. فهذا هو الشرط لأن تبقى أرض العرب للعرب.

الأخوات والإخوة الأعزاء

أختم كلمتي هذه بدعاء أن يرشدنا جميعاً طريق الصواب، وأول خطوة فيه أن نفكر لأنفسنا بأنفسنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المؤتمر العلمي العاشر

مازالت الاستعدادات جارية على قدم وساق لإنهاء الترتيبات الخاصة بالمؤتمر العلمي العاشر للجمعية المقرر عقده بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة ١٨-١٩ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ حول موضوع "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية". ومن المنتظر أن تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر اجتماعاً في أوائل شهر نوفمبر/ تشرين ثان للبتّ في قبول الأبحاث المقدمة للمؤتمر ووضع البرنامج المبدئي له، علماً بأن الموعد النهائي لاستلام الأوراق من السادة الباحثين هو منتصف أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩.

الدكتور/ مصطفى العبد الله

عميد/ لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق

مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ صدر قرار بتسمية الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عميداً لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ومجلس إدارة الجمعية إذ يهنئ الزميل العزيز بهذه الثقة الغالية، فإنه يتمنى له كل التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

خيار استراتيجي
في ظل الأزمة المالية

عرض: أ/ رامي مجدي

شهد العالم في الفترة الأخيرة أزمة أطاحت باقتصاديات معظم دول العالم وأدت إلى تدمير مؤسسات كبرى وأثرت على أسواق المال العالمية. وكان لهذه الأزمة آثار سلبية عديدة لم تقو الأنظمة المالية والإقتصادية على معالجتها حتى الآن. ولعل أسوأ هذه الآثار وأكثرها وضوحاً ارتفاع معدلات البطالة وتسريح ملايين العمال، وانخفاض معدلات النمو ودخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي.

وفي ظل ما سببته العاصفة المالية من انهيارات لأكبر مؤسسات مالية في العالم، كان من الملفت للنظر أن المشروعات الصغيرة لم تتأثر بالأزمة مباشرة. فعلى عكس الشركات الكبرى التي قامت بتسريح العمالة بشكل هائل، استطاعت المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم إعادة هيكلة بنيتها وتعديل مساراتها الاستثمارية بشكل أكثر مرونة. ولعل من أهم الدروس المستفادة من الأزمة هي ضرورة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنظر إليها كخيار استراتيجي لا غنى عنه، فهي العلاج للتغلب على البطالة والخروج من الركود وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. فمنذ عدة عقود، برزت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في خلق فرص عمل إلا أنه بدأ التركيز وبشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في اقتصاديات الدول النامية خاصة بعد الأزمة العالمية باعتبارها الخيار الاستراتيجي للخروج من الأزمة ومعالجة آثارها.

فقد أثبتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الماضية أنها الأكثر ملاءمة لطبيعة اقتصاديات الدول النامية لما لها من ميزات عديدة مثل انخفاض تكاليف بنيتها الأساسية وتكاليفها الاستثمارية وكونها مشروعات كثيفة العمالة فتساهم بذلك في خفض معدلات البطالة ومحاربة الفقر. ومن هنا تتضح أهمية المشروعات الصغيرة خاصة أنها قادرة على الصمود في أوقات الأزمات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستقرة.

ففي مصر، تمثل هذه المشروعات ٩٠٪ من إجمالي الشركات، كما أن المشروعات ذات الرأسمال أقل من مليون جنيه تمثل ٧١٪ من إجمالي المشروعات في مصر. كما أنها تعتبر المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطني، فهي تساهم بنسبة ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتقوم بتشغيل ٧٥٪ من الأيدي العاملة من فئات متنوعة – سواء ماهرة أو غير ماهرة.

بالإضافة إلى أنها تمثل ٢٥ إلى ٣٠٪ من إجمالي الصادرات، كما أنها تشجع على تنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها. وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور اجتماعي هام، فهي من ناحية تقوم بإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع بشكل أكثر عدالة وبذلك تقوم بخفض معدلات الفقر. ومن جانب آخر، تقوم بتقديم سلع وخدمات للفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود التي غالباً ما تكون غير مستهدفة من الشركات الكبرى. وتؤدي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ترسيخ ثقافة الاعتماد على الذات وريادة الأعمال في المجتمع، وتحقق تنمية متوازية في مختلف الأقاليم وتتيح تنوع كبير في المنتجات المقدمة في الأسواق. ولذا نجد اهتمام الجهات المسئولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء المؤسسات الحكومية، البنكية أو الغير بنكية وظهرت عدة مبادرات لدعم هذه المشروعات. فقد قام البنك المركزي المصرى بإصدار عدة قرارات لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة كان آخرها في يناير ٢٠٠٩ عندما قرر إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ عند منحها للائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويسري هذا القرار على الشركات التي يتراوح حجم أعمالها بين مليون وعشرين مليون جنيه مصرى والتي يتراوح رأسمالها المدفوع بين ٢٥٠ ألف جنيه و٥ ملايين جنيه. كما قام البنك المركزي في وقت سابق لذلك في ٢٠٠٦ بمبادرة لتخفيف أعباء ديون المشروعات الصغيرة، تقضي بإعفاء صغار المستثمرين (الذين تقل مديونياتهم عن نصف مليون جنيه) من ٧٥٪ من إجمالي الدين ومن ٧٠٪ للذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه. ويتضح إهتمام البنك المركزي بهذه المشروعات بوضوح من خلال المرحلة الثانية للإصلاح المصرفي التي جعل

أحد محاورها الرئيسية تنشيط ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم إصدار قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الذي عُرف باسم قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لوضع إطار قانوني لها. كمحاولة لتعريف هذه المشروعات بالأخذ في الاعتبار عدة معايير مثل عدد العمال وحجم رأس المال. كما أتاح هذا القانون العديد من المميزات والتسهيلات التي من شأنها تحفيز وتشجيع هذا النوع من المشروعات. كما أعفى عقود تأسيسها من رسوم التوثيق والشهر. وفي أعقاب الأزمة المالية، بدأ هذا الإهتمام في التزايد من جميع الجهات المسئولة. فقامت وزارة الاستثمار باتخاذ خطوة هامة في ٢٠٠٨ لتشجيع المشروعات الصغيرة من خلال تفعيل برنامج خاص لتنشيط دور الخدمات المالية الغير مصرفية في تمويل هذه المشروعات مثل شركات التأجير التمويلي وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات هامة لتمويل هذه المشروعات.

هذا بالإضافة إلى إنشاء وتفعيل هيئة الرقابة الموحدة الجديدة في ٢٠٠٩ والتي من دورها تيسير إمكانية حصول المشروعات الصغيرة على التمويل، إذ أنها تحفز تعبئة المدخرات وتزيد من الاستثمارات وتساعد على رفع كفاءة الخدمات المالية غير المصرفية والرقابة الفعالة عليها.

وانعكاساً لكل هذه المبادرات وإدراكاً لأهمية هذه المشروعات للاقتصاد والمجتمع ككل، قامت البنوك بإنشاء وحدات خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها تقوم بمنح الائتمان اللازم لها بعد دراستها، بالإضافة إلى تقديم خدمات إستشارية وفنية لها والمتابعة لهذه المشروعات حتى بعد منحها الائتمان.

وربما يظن البعض أنه نتيجة لكل هذه المبادرات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أحسن حال، ولكنها في واقع الأمر تواجه صعوبات وتحديات كثيرة ولا تحصل على الدعم الكافي. فهي تواجه تحديات كثيرة سواء مشكلات إدارية، تنظيمية، قانونية، تقنية، أو تمويلية. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن المشروعات الصغيرة ترتبط بعدة جهات تنظيمية من غرف صناعية وتجارية ووزارات وهيئات مختلفة ولكن لا يوجد علاقة تنظيمية بين هذه الهيئات بشكل يخدم هذه المشروعات ويقلل من الإجراءات البيروقراطية والقيود التي تواجهها. ولعل من أهم الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة هي النفاذ للتمويل وارتفاع تكلفته. فوفقاً لتقرير للبنك الدولي، تعتمد هذه المشروعات بشكل كبير على التمويل الذاتي (تصل إلى ٥٦٪ من المشروعات القائمة) بينما تساهم البنوك بنسبة صغيرة في تمويلها. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها أن تكلفة الحصول على الائتمان تكون عالية. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع بقنوات إتصال مع المؤسسات وصانعي القرار مثل المشروعات الكبيرة التي تستطيع التأثير على القرارات والسياسات. ومن ناحية أخرى، تكمن مشكلة المشروعات الصغيرة في عدم وجود تعريف موحد لها أو في عدم وجود بيانات كافية عن حجمها. ويجعل ذلك عملية رسم سياسات وخطط لتنميتها وخدمتها أمراً صعباً وقد ينتج عنه مشاكل مثل تعدد مشروعات منتجة لنفس السلع بشكل يزيد المعروض منها فيؤدي ذلك لحالة من الركود. فتتعثر بعض هذه الشركات في السداد أو تُستبعد من السوق. وأيضاً يرجع ذلك إلى أن البنوك لا تقدم على تمويل مثل هذه المشروعات لوجود عدة عوامل تؤدي لارتفاع المخاطر عند إقراضها. فمن المعروف أنه كلما كبر حجم المشروع كلما زادت قدرته على النفاذ للتمويل. فنجد أن ١٠٪ فقط من المشروعات الصغيرة تحصل على التمويل من القطاع المصرفي. والجدير بالذكر أن كل البنوك لا تقوم بتقديم التمويل للمشروعات إلا بعد مرور عام على بدء تشغيلها. فلا تمول البنوك المشروعات الجديدة "Starts up". وغالباً ما يفتقر العاملين في هذه المشروعات للخبرة بآليات السوق وكيفية التسويق لمنتجاتها. فتواجه صعوبات في إدارة المشروع بشكل جيد والنفاذ إلى الأسواق –على عكس المشروعات الكبيرة. وعادةً ما تعجز المشروعات الصغيرة عن تقديم ضمانات مناسبة وكافية للبنوك بسبب انخفاض الملاءة المالية الخاصة بها وتواضع المراكز المالية لأصحابها. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يكون مقر هذه المشروعات مستأجر وليس ملكاً لها بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف استيفاء الضمانات من مصاريف التأمين وما إلى ذلك. ومن أسباب إحجام البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة أيضاً أنها عادةً ما تحتاج إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل بينما تقدم البنوك على منح القروض قصيرة الأجل ذات الربحية العالية. هذا بالإضافة إلى أن القروض التي تحصل عليها صغيرة تفوق التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك. وتمثل هذه المشروعات عبئاً كبيراً على البنوك حيث تتطلب جهد أكبر من البنك في عمليات المتابعة المصاحبة واللاحقة لمنح القرض وعمليات التقييم والإشراف. وبذلك تتحمل البنوك تكلفة مرتفعة. أما بالنسبة للمنظمات الغير حكومية التي تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة، فهي تعاني من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية لها.

وكل هذه التحديات تستوجب تضافر جهود كل الأطراف المعنية من أجل النهضة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبني إستراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة. فيجب تبنى الدولة للمشروعات الصغيرة من خلال تضمينها فى خطط وبرامج التنمية، على أن تكون المرحلة الأولى

مخصصة لإزالة المعوقات والتوصل لتعريف موحد لهذه المشروعات مما سيساعد على تجميع بيانات وإحصاءات دقيقة عنها. وتشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية على الدخول في القطاع الرسمي. كما ينبغي على البنوك أن تؤمن بالدور الاجتماعي الهام للمشروعات الصغيرة ولا تقصر أنشطتها على المشروعات التي تحقق فيها أرباحاً عالية. كما يجب الاهتمام بتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها. ومن الخطوات الهامة التي يجب الانتباه لها: تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التأجير التمويلي الذي يقلل من المخاطر التمويلية حيث يشكل الأصل نفسه ضمانة كافية بالنسبة للمؤجر. ومن الجدير بالذكر أنه تم البدء في هذه الخطوة من خلال القانون الجديد الذي تم بموجبه إنشاء هيئة الرقابة الموحدة. فهذا القانون يسمح للشركات بممارسة نشاطها في كافة المجالات. مما يعني أن كل الأصول تصبح مجالاً للتأجير. كما يسمح للشركات تحويل الأصول للتوريق لاسترداد التمويل واستثماره مرة أخرى. ويجب تفعيل دور البنوك في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين. وزيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة عالية.

مجلس الإدارة يقرر
مدّ فترة قبول طلبات الاشتراك

في برنامج

المنح البحثية لشباب الباحثين
٢٠١٠/٢٠٠٩

في إطار حرص مجلس إدارة الجمعية على إعطاء فرصة كاملة لشباب الباحثين للاستفادة من برنامج المنح البحثية لعام ٢٠١٠/٠٩، فقد قرر المجلس في اجتماعه الأخير الذي عقد بالقاهرة خلال شهر رمضان الماضي مدّ المهلة المحددة للتقدم للبرنامج حتى منتصف شهر نوفمبر / تشرين ثان ٢٠٠٩. لمزيد من التفصيل، يرجى الاتصال بالجمعية أو زيارة موقعها على شبكة المعلومات الموقع الالكتروني لها:

www.asfer.org

هيئة تحرير جديدة
مجلة بحوث اقتصادية عربية

في إطار السعي لمواصلة التميّز العلمي لمجلة **بحوث اقتصادية عربية**، قرر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه الأخير إعادة تشكيل هيئة تحرير المجلة لتضم كل من الدكتور/ **رضا قويعه** والدكتور / **ألبر داغر**، بالإضافة إلى الدكتور/ **هشام البساط** والدكتورة/ **كريمة كريّم** والدكتور/ **محمد سمير مصطفى** (رئيس تحرير المجلة). ومجلس الإدارة إذ يهنئ الزملاء الأعزاء بهذا الاختيار، فإنه يعبّر عن ثقته في أن هيئة التحرير الجديدة سيكون لها دور بارز في مواصلة النجاح الذي تحقق خلال الفترة الماضية.

شكر ونداء

أسرة تحرير "الرباط" تتوجه بخالص الشكر للزملاء أعضاء الجمعية الذين استجابوا لنداءها بموافاة النشرة بمساهمات وأخبار تصلح للنشر في "الرباط"، وتدعو باقي الأعضاء لمزيد من التفاعل من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للنشرة، وهو "التواصل" بين أعضاء الجمعية، من مختلف الأقطار العربية.

دعوة لزيارة مكتبة الجمعية

تدعو الأمانة العامة للجميعة جميع السادة الباحثين والمهتمين من أعضاء الجمعية وخارجها لزيارة مقر الجمعية بالقاهرة، والاطلاع على مكتبة الجمعية التي تضم عدد كبير من أحدث الإصدارات العلمية سواء التي تخص الجمعية أو تلك الصادرة عن مؤسسات ومراكز بحثية عربية أخرى. والمكتبة مفتوحة يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، عدا يومي الخميس والجمعة.

بيان الزعماء الصادر عن اجتماع قمة مجموعة الـ ٢٠

بيتسبرج- ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩

ترجمة: أ/ أماني عبدالوهاب

١ نحن نجتمع خلال مرحلة انتقالية هامة من الأزمة تشهد تعافي الاقتصاد العالمي والقضاء على السلوكيات الناجمة عن عدم تحمل المسئولية وتبني مجموعة من السياسات والإصلاحات الرامية إلى تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

٢ وفي آخر اجتماع لنا في أبريل الماضي، واجهنا أكبر تحدي للاقتصاد العالمي، حيث انكمش الإنتاج العالمي بدرجة كبيرة لم نشهدها منذ ١٩٣٠، وتباطأت حركة التجارة واختفت الوظائف بشكل سريع. شعرت شعوبنا بالقلق والتخوف من وقوع العالم في حافة الكساد.

٣ وفي ذلك الوقت، وافقت بلادنا على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تعافي الاقتصاد وإصلاح نظمنا المالية والحفاظ على تدفق رؤوس الأموال العالمية.

٤ وبالفعل نجحنا.

٥ لقد ساعدت استجابتنا القوية على إيقاف خطورة الموقف، والانخفاض الحاد في النشاط العالمي وتحقيق استقرارالأسواق المالية. والآن يرتفع الإنتاج الصناعي تقريبا في جميع اقتصادياتنا. بدأت التجارة الدولية في التحسن. بدأت مؤسساتنا المالية في زيادة التدفقات المالية كما أظهرت الأسواق المالية الرغبة في الاستثمار والإقراض، وحدث تحسن في مستوي الثقة.

٦ اليوم، قمنا باستعراض التقدم المتحقق منذ مؤتمر القمة في لندن في أبريل. وقد أدت التزاماتنا الوطنية لاستعادة النمو إلى تضافر الجهود بشكل لم يسبق له مثيل والاتفاق على إعطاء الحوافز المالية والنقدية. تم تنسيق الجهود لزيادة الموارد اللازمة لوقف انتشار الأزمة في جميع أنحاء العالم. اتخذنا خطوات لإصلاح أوجه القصور في القواعد التنظيمية وبدأنا في تنفيذ إصلاحات شاملة للحد من مخاطر التجاوزات المالية التي تؤدي إلي زعزعة الاستقرار في الاقتصاد العالمي مرة أخري.

٧ الشعور بتحسن الأوضاع لا يعني الرضا بما تم تحقيقه .

٨ نحتاج إلي بذل جهد كبير لاستكمال عملية الانتعاش والإصلاح. وفي كثير من بلدان العالم، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بشكل غير مقبول. كما أنه لم تتخذ بعد التدابير اللازمة لزيادة الطلب الخاص. ولن يهدأ لنا بال حتى يتمكن الاقتصاد العالمي من التعافي، وتوفير وظائف لائقة.

٩ نتعهد اليوم على مواصلة جهودنا وسياساتنا الرامية إلي الانتعاش الدائم للاقتصاد. سوف نعمل أيضاً على ضمان توفير الوظائف مع تعافي معدلات النمو الاقتصادي. لن تتوقف السياسات التحفيزية اللازمة لتعافي الاقتصاد في وقت مبكر. وفي نفس الوقت، سوف نعد استراتيجيات للخروج التدريجي وفي الوقت المناسب وبطريقة منظمة وبالتعاون مع كافة الأطراف مع الالتزام بالحفاظ على مسئوليتنا المالية.

١٠ وحتى مع تواصل الجهود لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، نحن نتعهد بتبني السياسات اللازمة لإرساء أسس النمو القوي المستدام والمتوازن في القرن الحادي والعشرين. نحن ندرك أن علينا أن نعمل بجد من أجل التغلب على شدة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ومساعدة الأفراد على التكيف مع تداعيات هذه الأزمة. نريد النمو بدون دورات الإنتعاش والكساد، ووجود أسواق تشجع على تحمل المسؤولية وحساب المخاطر وليس المجازفة.

واليوم قد اتفقنا:

- على وضع إطار للعمل وتحديد السياسات التي يجب إتباعها من أجل توليد النمو العالمي القوي والمستدام والمتوازن. نحن بحاجة إلى الانتعاش الدائم الذي يخلق فرص عمل جيدة لشعوبنا.
- نحن بحاجة إلى تحفيز الطلب الخاص بدلاً من العام، وتأسيس نمط من النمو (المتوازن والمستدام) بين الدول، والحد من الاختلالات في مسار التنمية. نتعهد بتفادي زعزعة استقرار الانتعاش الاقتصادي وانخفاض أسعار الأصول

والائتمان وتبني سياسات اقتصادية كلية تهدف إلي استقرار الأسعار مما يساعد على تعزيز الطلب العالمي. سوف نحرز أيضاً تقدماً في مجال الإصلاحات الهيكلية التي تعمل على زيادة الطلب الخاص ودعم إمكانات النمو طويل الأجل.

- إن الهدف الأساسي الذي نعمل على تحقيقه هو النمو القوي، المستدام والمتوازن والعمل سوياً لتقييم مدي ملائمة سياساتنا مجتمعة على تحقيق مزيد من النمو المستدام والمتوازن، واتخاذ التدابير اللازم لتلبية أهدافنا المشتركة.
- التأكد من أن القواعد التنظيمية للبنوك والشركات المالية الأخرى تساعد على وقف التجاوزات التي أدت إلى الأزمة، حيث أن السلوك المتهور وانعدام المسؤولية أدي إلي وقوع الأزمة، وإننا لن نسمح بالعودة إلي الاقتراض بلا ضابط.
- نحن ملتزمون بالعمل معاً على رفع مستويات التدفقات المالية، وتنفيذ عقوبات دولية تهدف إلى إنهاء الممارسات التي تؤدي إلى التوسع في المخاطر، وتنظيم التعامل في أسواق المشتقات المالية وخلق أدوات أكثر قوة تساعد الشركات العالمية على حساب المخاطر التي يقدمون عليها. إن معايير العمل الموضوعة للشركات المالية العالمية ينبغي أن تتناسب مع التكاليف المترتبة على فشل عملياتهم. تم وضع جداول زمنية محددة وقواعد صارمة لتنفيذ كل هذه الإصلاحات.
- إصلاح الهيكل العالمي القائم لتلبية إحتياجات القرن الحادي والعشرين. بعد هذه الأزمة، لابد من تواجد لاعبين رئيسيين على مائدة المفاوضات للتعاون على وضع أسس النمو القوي المستدام والمتوازن .
- تعتبر "مجموعة العشرين "أول منتدي للتعاون الاقتصادي. تم إنشاء مجلس الاستقرار المالي (FSB) ليضم الاقتصاديات الناشئة وترحيب جهودهم لتنسيق الجهود ورصد التقدم المتحقق في تعزيز النظام المالي.
- نحن ملتزمون بزيادة حصة الأسواق الصاعدة والنامية الديناميكية في صندوق البنك الدولي (IMF) إلي ٥٪ على الأقل .
- أكدنا على أهمية تبني صيغة ديناميكية داخل صندوق النقد الدولي والتي تعكس تطور الوزن الاقتصادي للبلدان المتقدمة ومهام التنمية المسندة لصندوق النقد الدولي. وهذا يولد زيادة ما لا يقل عن ٣٪ من القوة التصويتية للبلدان النامية، مما يساعد على زيادة النفع للبلدان الممثلة بنسبة ضعيفة. مع الاعتراف بأن البلدان الأكثر تمثيلاً ستساهم بشكل كبير، وستكون هامة لحماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة الصغيرة. لقد دعينا البنك الدولي إلى القيام بدور رائد في التصدي للمشاكل التي تتطلب طبيعتها تضافر الجهود على الصعيد العالمي، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي، كما يجب على البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية توفير الموارد الكافية لمواجهة هذه التحديات.
- اتخاذ خطوات جديدة لزيادة فرص الحصول على الغذاء والوقود والتمويل لدول العالم الأكثر فقراً وتضييق الخناق على التدفقات غير المشروعة. إن الخطوات المتبعة لتقليص فجوة التنمية يمكن أن تكون دافعاً قوياً للنمو العالمي.
- أكثر من أربعة مليار شخص لم ينالوا قسط وافر من التعليم وغير مؤهلين لاستخدام التكنولوجيا وغير قادرين على الاندماج في الاقتصاد العالمي. نحن بحاجة إلى العمل معاً لتفعيل السياسات وإجراء التغيرات المؤسسية اللازمة لتعجيل عملية التقارب في مستويات المعيشة والإنتاجية في البلدان النامية والنهوض بالاقتصاديات الناشئة لتصل إلى مستويات الاقتصاديات المتقدمة. وللبدء في هذا، فإننا ندعو البنك الدولي بتأسيس صندوق جديد لدعم مبادرة الأمن الغذائي الجديدة للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي أعلنت في الصيف الماضي. سيتم زيادة التمويل على أساس تطوعي للبرامج الخاصة بالطاقة النظيفة وتوفيرها بأسعار معقولة للبلدان الأكثر فقراً، مثل توسيع نطاق برنامج الطاقة المتجددة.
- ترشيد الدعم غير الكفء للوقود على المدى المتوسط مع تقديم دعم موجه للفقراء. يؤدي دعم الوقود غير الكفء إلي تشجيع الاستهلاك غير الرشيد، والحد من أمن الطاقة لدينا، وإعاقة الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة وتشويه الجهود المبذولة للتعامل مع تهديدات التغيرات المناخية.
- ندعو وزراء المالية والطاقة في بلادنا إلي توضيح الخطط التنفيذية والجدول الزمني المحدد لبدء العمل وذلك في الاجتماع القادم.
- سنعمل على تعزيز مستوي الشفافية في سوق الطاقة واستقرار السوق كجزء من جهودنا الموسعة لتجنب التقلبات الشديدة .
- الحفاظ على الانفتاح والنمو المثمر المستدام.
- سنحارب مبدأ الحماية. نحن ملتزمون بتنفيذ كل ما ورد في اتفاقية الدوحة بنجاح بحلول عام ٢٠١٠.
- نحن لن ندخر جهداً لتنفيذ الاتفاقية المبرمة في كوبنهاجن، في إطار ميثاق عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.
- نحن نرحب ترحيباً حاراً بالتقرير المقدم من رئيس قمة لندن والذي تم عرضه في آخر اجتماع لنا وتم نشره اليوم.
- وأخيراً، اتفقنا على عقد اجتماع في كندا في يونيه ٢٠١٠ وفي كوريا الجنوبية في نوفمبر عام ٢٠١٠. ونتوقع أن نجتمع سنوياً بعد ذلك، وسنجتمع في فرنسا في عام ٢٠١١.

عرض تقرير :

صندوق النقد الدولي الأخير

حول أفاق الاقتصاد العالمى

أكتوبر ٢٠٠٩

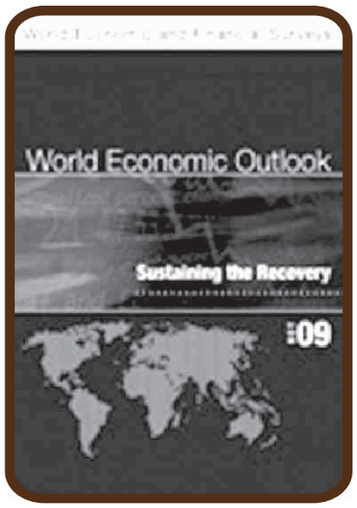

عرض: أ/ مريم رؤوف - أ/ أماني عبدالوهاب

شهد الاقتصاد العالمى ركوداً عميقاً فى عام ٢٠٠٩، إلا أنه من المنتظر أن يتجه الاقتصاد العالمى إلى تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العام ٢٠١٠. وقد ظهرت بوادر تعافى الاقتصاد العالمى كنتيجة للسياسات العامة القوية التى انتهجتها الحكومات فى اطار خطط التحفيز المالى وقيام البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة. وقد ساهمت هذه السياسات فى دعم الطلب والحد من أجواء عدم اليقين والمخاطرة فى أسواق المال. إلا أن صندوق النقد الدولى فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر فى أول أكتوبر ٢٠٠٩ يتوقع أن يكون هذا التعافى بطيئاً حيث لا يزال الاقتصاد العالمى يواجه بعض التحديات منها: استمرار ضعف النظم المالية وضرورة التدرج فى سحب الدعم المقدم من السياسات العامة وارتفاع معدلات البطالة. وفيما يلى استعراض لأهم الأفكار التى وردت فى هذا التقرير:

تعافي الاقتصاد العالمي من الركود ولكن بخطي بطيئة

بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التعافي ولكن ببطء مع تدخل الحكومة لتنشيط جانب الطلب وتقليل عدم اليقين والمخاطر المنتظمة في الأسواق المالية، مع العلم بضرورة السحب التدريجي للدعم المقدم من السياسات العامة.

ولا يزال النشاط الاقتصادي أقل بكثير من مستوياته قبل الأزمة، ويشير التقرير إلى حدوث تحسن في قطاع الصناعات التحويلية ومبيعات التجزئة وعودة الثقة إلي المستهلكين والاستقرار التدريجي لقطاع الإسكان وتحسن النشاط التجاري العالمي وعودة أسعار السلع الأولية إلي الارتفاع. وقد قامت البنوك المركزية بتخفيضات استثنائية في سعر الفائدة لضخ السيولة وتوفير الائتمان، كما تبنت الحكومات برامج للتنشيط المالي وتقديم الدعم للقطاع المصرفي مما ساعد علي خفض حالة عدم اليقين في الاقتصاد وزيادة مستوي الثقة وتحسن الأوضاع المالية. ويؤكد تقرير عدد أكتوبر ٢٠٠٩ بعنوان الاستقرار المالي العالمي أن خطر انعكاس مسار النمو الاقتصادي مازال قائماً مع ارتفاع قيمة بعض مؤشرات الضغوط المالية.

ويشير التقرير إلي توقع توسع النشاط الاقتصادي بما يقرب من ٣٪ في عام ٢٠١٠، وهو ما يقل بكثير عن المعدلات المسجلة قبل الأزمة. يتوقع التقرير أيضاً استمرار ارتفاع معدلات البطالة حتي نهاية العام ووصول معدل النمو السنوي في عام ٢٠١٠ إلي نحو ١,٢٥٪ عقب انكماش مقداره ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٩. كما يُتوقع إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الرابع من عام ٢٠١٠ بمقدار ١,٧٥٪ عن نظيره في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩.

يعتمد تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستمر في الأجل الطويل علي معالجة الإختلالات في جانب العرض التي ولدتها الأزمة ودعم نمو الطلب العالمي. وبالنسبة لاقتصادات دول الشرق الأوسط والدول العربية، أشار التقرير في الفصل الثاني إلي تحسن التوقعات بالنسبة لإقتصادات الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة مع إستقرار الاقتصاد العالمي وإرتفاع أسعار النفط. وقد تأثرت هذه الاقتصاديات بالركود العالمي بشكل كبير وتباطؤ النمو بشكل حاد وإنخفاض تحويلات العاملين من الخارج والإستثمار الأجنبي المباشر. وتوقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط بحوالي ٢٪ في ٢٠٠٩

و٤,٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٠. وقد تأثرت الإمارات بشكل كبير بالأزمة المالية لإرتباطها بشكل كبير بالتجارة العالمية والأسواق العالمية وشهدت إنخفاض فى سعر العقارات. بينما أظهرت لبنان مرونة قوية تجاه الأزمة العالمية نتيجة تحسن الأوضاع المالية بها وحدوث إنتعاش في النشاط الاقتصادي وخاصة قطاع السياحة والخدمات. بينما أثر الإنخفاض في التدفقات المالية علي البلدان المصدرة للنفط (الجزائروليبيا) والدول المصدرة للصناعات التحويلية (المغرب وتونس) ويتوقع إنخفاض التضخم للمنطقة ككل من ١٥٪ عام ٢٠٠٨ إلي ٨,٣٪ في عام ٢٠٠٩. وعلي الصعيد القطري (الأردن ولبنان) من المتوقع إنخفاض معدل التضخم نتيجة إنخفاض سعر المواد الغذائية المستوردة والوقود. ومن المتوقع أن يستمر التضخم في مصر وإيران عند مستويات مرتفعة (٢ digits).

وبالنسبة للفائض المتحقق من الحساب الجاري. يتوقع إنخفاضه إلي حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩ وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في صادرات الكويت وقطر والسعودية من البترول.

ويتمثل الخطر الأساسي في عدم إستدامة إنتعاش الاقتصاد العالمي وإتجاه أسعار النفط إلي الإنخفاض مما يترتب عليه آثار هامة بالنسبة لمصدري النفط وشركائهم التجاريين في المنطقة. وفي محاولة لتعزيز الأوضاع المالية. قد تحتاج الدول المصدرة للنفط إلي خفض الإنفاق العام. مما يؤدي إلي إنخفاض كبير في تحويلات العاملين من الخارج. ويجب علي السياسات العامة تحقيق التوازن بين دعم الطلب المحلي وتجنب خطر حدوث الضغوط التضخمية (مصر). وقامت بعض الدول في المنطقة بتخفيض سعر الفائدة وخفض معدل التضخم (الكويت.السعودية .الإمارات).

وتساعد السياسات المالية علي دعم الطلب المحلي في عدد من اقتصادات الشرق الأوسط. كما حافظت البلدان المصدرة للنفط علي مستويات عالية من الإنفاق العام علي الرغم من الإنخفاض الحاد في الإيرادات. وبالنسبة للدول التي تعاني من موقف مالي ضعيف. يجب خفض الإنفاق غير المنتج لتجنب زيادة الديون مع ضرورة ترشيد سياسات الدعم بها.

ومن ناحية أخرى. لابد من تحسين وضع القطاع المالي ومراقبة أداء المؤسسات المالية في هذه الدول ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يجب تقييم إحتياجات الرسملة وخلق آلية إشرافية علي المستوي الدولي. وقد قامت بعض البنوك المركزية بضخ سيولة لدعم النظام المصرفي.

محاولة إعادة التوازن للاقتصاد العالمي بعد ٢٠١٠:

١ دعم جانبى الطلب والعرض

ينبغى تغيير نمط الطلب الكلى حتى يمكن الحفاظ على التعافى القوى. والجدير بالذكر أن العديد من الدول قد اتبعت استراتيجيات النمو الموجه بالتصدير ومن ثم قد تتعرض إلى حدوث عجز فى الميزان الجارى. وبالتالى من الأفضل أن تعتمد بشكل أكبر على الطلب المحلى. كما ينبغى أيضاً أن يحدث تغييراً فى جانب العرض. مما يستدعى اتخاذ بعض الإجراءات التى "تستهدف اصلاح النظم المالية وتحسين حوكمة الشركات والوساطة المالية ودعم الاستثمار العام واصلاح شبكات الضمان الاجتماعى بهدف تقليل الادخار الاحترازى".

٢ السحب التدريجى للدعم المقدم من السياسات العامة

تكمن أولويات السياسة فى اصلاح القطاع المالى والإبقاء على السياسات الاقتصادية إلى أن يتم التعافى الاقتصادى بشكل كامل. ويوضح التقرير أنه من السابق لأوانه التفكير فى سحب نظم التحفيز المالى على الأقل فى الأجل القريب. ويتمثل التحدى فى تحديد الوقت المناسب للتخفيف من حدة التدخلات الحكومية – وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على ما حدث من تقدم على صعيد تحقيق الاستقرار المالى والتعافى- من جهة. والإبقاء على هذه التدخلات لمدة طويلة قد تؤدى إلى تشويه الحوافز والإضرار بالميزانيات العامة للدول من جهة أخرى.

٣ الوقت المناسب للتحول نحو السياسة النقدية الانكماشية

اتخذت البنوك المركزية فى العديد من دول العالم سياسات نقدية توسعية من خلال تخفيض أسعار الفائدة. وتكمن أهم التحديات الحالية فى تحديد متى يمكن الشروع فى التحول نحو السياسة النقدية الانكماشية. وفى هذا الشأن يواجه كلا من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة تحديات مختلفة. ففى الدول المتقدمة. يمكن للبنوك المركزية أن تبقى على السياسة التوسعية لفترة زمنية أطول نتيجة انخفاض مستويات التضخم فى ظل اتساع فجوات الناتج. أما بالنسبة للإقتصادات الصاعدة. يوصى التقرير أن تبدأ فى التحول نحو السياسات النقدية الانكماشية بشكل أسرع من الدول المتقدمة.

ما هى الدروس المستفادة من الأزمة المالية بالنسبة للسياسة النقدية ؟

أشار الفصل الثالث فى التقرير إلى أن السياسة النقدية ليست مسئولة عن الأزمة المالية الحالية. حيث أنه من غير المحتمل أن ينظر إلى السياسات النقدية التوسعية التى كانت سائدة فى مرحلة ما قبل الأزمة باعتبارها السبب الرئيسى وراء فترات الرواج والكساد التى شهدها مؤخراً الاقتصاد العالمى. حيث أن الأزمة المالية الحالية قد سبقتها مؤشرات تحذير كان ينبغى أن ينتبه لها صانعو السياسات النقدية وهذه المؤشرات هى: الإئتمان ومساهمة الاستثمار فى الناتج المحلى الاجمالى وعجز الحساب الجارى والارتفاع فى أسعار الأصول. وبالتالى يوصى التقرير صانعى السياسات النقدية بالتركيز على متابعة هذه المؤشرات وذلك لتجنب الوقوع فى

نوبات الكساد فى أسعار الأصول. وينصح التقرير "باستحداث أدوات السلامة الاحترازية الكلية macroprudential tools لتخفيف حدة الدورات فى أسواق الائتمان". ومن أمثلة هذه الأدوات الاحترازية: تجنيب المزيد من رأس المال كلما ازادت الإستدانة ومنح مزيد من الصلاحيات للسلطات المحلية فيما يخص الاحتياطيات الاجبارية وتوسيع صلاحيات البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالى والاقتصادى الكلى. ومن ثم "ينبغى التنسيق التام بين رسم السياسة النقدية واتخاذ أدوات السلامة الاحترازية ".

٤ التحديات الإقتصادية والاجتماعية

يشير الفصل الرابع إلي أن الأزمات المالية السابقة عادة ما كان يعقبها إصابة الناتج بالانخفاض الحاد. وتشير التوقعات الحالية إلى اتجاه مسار الناتج في الأجل المتوسط إلي مستويات منخفضة بكثير مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة.

كما يشير التقرير إلى أن سياسات التحفيز المالى والنقدى التى اتبعتها العديد من دول العالم قد ساهمت فى التخفيف من أثر الأزمة على الناتج. ومع ذلك لاتزال هناك مخاوف بشأن حدوث مزيد من الخسائر ومن ثم ينصح التقرير "بأهمية تنفيذ اصلاحات تسهم فى زيادة الناتج على المدى المتوسط وتيسير تحويل الموارد بين القطاعات فى أعقاب الأزمة".

ومن ناحية أخرى، سيمثل ارتفاع معدلات البطالة تحدياً رئيسياً فى العديد من الإقتصادات المتقدمة، بينما ستظل معدلات الفقر تشكل تحدياً بالنسبة للعديد من الدول النامية. ويشير الفصل الرابع إلى أن معدلات البطالة تميل إلى الارتفاع بشكل كبير بل وتستمر أعلى من معدلاتها المعتادة لسنوات طويلة عقب حدوث الصدمات المالية. وللتخفيف من معدلات تسريح العمالة وفقدان الوظائف ينبغى الإبطاء من معدلات نمو الأجور أو تخفيض أجور بعض العاملين. كما يمكن التخفيف من حدة تداعيات الأزمة المالية على الفئات الفقيرة من القوى العاملة من خلال تخفيض الضريبة على الدخل المكتسب مثلاً- كما يشير التقرير إلى امكانية أن تسجل معدلات الفقر زيادة كبيرة فى بعض الدول النامية. وبالتالى من الضرورى أن يستمر دعم الدول المانحة للمساعدات حتى تتمكن هذه الدول النامية من "الحفاظ على مكاسب الاستقرار الاقتصادى الكلى التى حققتها".

قرب صدور العدد ٤٨ من مجلة بحوث اقتصادية عربية

وشيكاً يصدر العدد (٤٨) من المجلة التى تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. ويضم العدد باقة من الدراسات وعروض الكتب والتقارير وملفاً إحصائياً عن المملكة الأردنية الهاشمية فضلاً عن اليوميات والبيبلوجرافيات الاقتصادية المختارة وفيما يلي محتويات العدد:

- البنية الريعية للنمو الاقتصادي في سورية.
- دور العلاقات الاقتصادية في إعادة اللحمة العربية – العراقية.
- الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة).
- واقع التشغيل في الجزائر تقدير دالة الإنتاج للمصارف الأهلية في العراق.
- معدل سعر الفائدة ودور الأزمات فى الاقتصاد الرأسمالى.
- Egypt's Rural-urban Income Disparity: Is Thegapdiverging?
- An Accounting Methodology For Measuring Agricultural Land Sustainability.
- Sources Of Export Earnings Instability In Yemen: An Econometrical Study.

كتب وقراءات

- التقرير الاقتصادي المصرى ٢٠٠٧-٢٠٠٨. الاقتصاد المصري بين الانطلاق وتحديات مواجهة الأزمة العالمية.
- الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية-٢٠٠٨.
- الملحق الاحصائى للملكة الأردنية الهاشمية.

ورش عمل

ورشة عمل حول :

الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي

عرض: د/ بدر صالح عبيدي محمد

بالتعاون بين الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية و جامعة عدن تحت رعاية رئيسها أ. د. عبد العزيز صالح بن حبتور.

تم تنظيم ورشة عمل حول الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وذلك بالتعاون بين الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية وجامعة عدن، وذلك تحت رعاية أ. د. عبد العزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن والمنسق د. عبد الرحمن محمد سالم، وقدمت في الورشة عدد من الأوراق العلمية لأساتذة متخصصين ومن رجال الأعمال. وفي بداية الورشة أشار د. عبد العزيز صالح بن حبتور إلى عدد من الأسئلة التى تواجه الكثير من العلماء والمهتمين في ومنها:

- هل الإشكالية في النظام الرأسمالي ذاته؟
- هل الإشكالية في القوانين التي تنظم هذا النظام الاقتصادي؟

أم هناك إشكالية أخرى تتعلق بالآليات ؟

- ما هي الأفكار والبدائل لكل ما حدث من انهيار للأسواق العالمية؟

كما قال لماذا نلتقي وندرس مشكلة الولايات المتحدة فهي مشكلة أمريكية ويفترض فينا أن نعتني بأنفسنا ونناقش قضايانا، ولذلك سأترك القضايا التي تتعلق بتأثير الأزمة المالية الاقتصادية على السوق العالمية وعلى السوق العربية وعلى السوق اليمنية أيضا لزملائي المتحدثين بعدي.

الاقتصاد الأمريكي شئنا أم أبينا هو الاقتصاد الرائد في العالم ويمثل نسبة ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي، والعالم يتجه إلى مكان آمن لوضع مدخراته وبالتالي اعتبرت أمريكا هي المكان الآمن لوضع هذه المدخرات. فجأة هذه البيئة الآمنة تحولت إلى سراب وإلى مشكلة كبيرة وإلى اختناق عالمي سيئ ارتداداته يمكن أن نلمسها بعد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات لأن المشكلة كبيرة يمكن أن نعاني منها لاحقاً. ندرسها لأن معظم الاقتصاديات العالمية مقومة بالدولار، وهذه المعادلة كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية حيث تم الإقرار بها كعملة عالمية هي مشكلة من المشاكل ربما يتم الآن تجاوزها من خلال المعالجات القادمة. أيضا كما نتحدث حول مراكز اتخاذ القرار في العالم. اتخاذ القرار المالي والسياسي وموقعه في أمريكا وعندنا البنك الدولي، والصندوق الدولي والأمم المتحدة؛ كل السياسات ترسم من هناك وبالتالي فإننا نتجه سواء كنا بطواعية أو مرغمين لمناقشة قضية هي القاطرة التي تقود اقتصاد العالم فأما أن تقوده إلى السلام أو إلى التهلكة.

قد نشهد تحولاً هاماً في السياسات الاقتصادية والمالية العالمية وأبرز النماذج من اقتصاد السوق ذو الطابع الاجتماعي كواحدة من الحلول التي تقدم لمعالجة هذه الأزمات المتكررة مثل نموذج ألمانيا الاتحادية والدول الاسكندينافية، لأنه في هذا النموذج تحديد دقيق لماهية الاقتصاد الحقيقي وسيادة ثقافية بعيداً عن لعبة المضاربات والمراهنات وجشع الرأسمالية المقيتة وسيتحول مركز القرار المالي إلى التعددية القطبية السياسية والمالية لأن تمركز رأس المال وتركيزه في موقع واحد سيؤدى إلى حدوث مثل هذه الأزمات الاقتصادية مستقبلاً.

أما الورقة المقدمة من الشيخ محمد عمر بامشموس نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية ورئيس الغرفة التجارية والصناعية – عدن والمعنونة بـــ: انعكاسات الأزمة على اقتصاديات الدول النامية وعلى وجه الخصوص الاقتصاد اليمني، فقد تطرقَ إلى عدة نقاط أبرزها آثار الأزمة المالية على الأسواق المالية العربية حيث أشارت إلى تقرير

مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام ٢٠٠٧م أن القيمة السوقية لأسواق المال العربية بلغت ١٣٣٨,٦ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٧م مقابل ٨٨٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦م بارتفاع نسبته ٥١٪. وقد حافظ سوق الأسهم السعودي على تصدره المرتبة الأولى من حيث إجمالي القيمة السوقية بنسبة ٣٨,٨ ٪ وقيمة سوقية بلغت (٥١٩) مليار دولار، تلاه السوق المصري بحصة ١٠,٤٪ وقيمة سوقية بلغت ١٣٨,٨ مليار دولار، وسوق دبي بحصة ١٠,٣ ٪ وقيمة سوقية بلغت ١٣٢,٢ مليار دولار، وسوق الكويت للأوراق المالية بحصة ١٠,١ ٪ وقيمة سوقية بلغت ١٣٥,٤ مليار دولار، وسوق أبوظبي بحصة (٩٪) وقيمة سوقية بلغت ١٢١,١ مليار دولار، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى مابين ٧,١٪ إلى اقل من ١٪.

أما عن اليمن، فلا يزال العمل على تأسيس سوق مالية قائماً. وفي تقرير بثته من الكويت وكالة الأنباء الفرنسية (A.F.P) وأعادت نشره الأيـــــام (٨ أكتوبر ٢٠٠٨م) أشارت الوكالة إلى انخفاض مؤشر السوق المالية السعودية الأكبر في العلم العربي بنسبة ٧٪. أما الانخفاض الأكبر على المستوى العالم العربي فقد كانت مصر، حيث بلغت نسبة الانخفاض ١٦٪ . خسرت الأسواق المالية السبع في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (١٥٠) مليار دولار في الأيام الثلاثة الأخيرة من التداول لتصل قيمتها السوقية مجتمعة إلى حوالي (٨٠٠) مليار دولار، أما أبوظبي، فقد أقفل سوقها المالي على انخفاض نسبته ٦,٤٪، وسجلت بورصة الكويت انخفاضاً نسبته ٦,٢٪، وسجل سوق مسقط انخفاضاً نسبته ٣,٧٪.

التأثير غير المباشر للأزمة على اليمن :

عكست الكوارث المالية التي عصفت بسوق المال الأمريكي بظلالها القائمة على المؤسسات المالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. إلا أن الجمهورية اليمنية كانت خارج نطاق تلك الظلال لأسباب عدة منها أنه لا توجد فيها سوق مالية تخضع البورصة للمد والجزر ولأنها غير داخلة في صفقات أو اتفاقات من المؤسسات المالية الأمريكية كمؤسسات ليمان براذرز وفاني ماي وفريدي ماك وغيرها. من ضمن تلك الأسباب أيضا أن اليمن ليست لديها "صناديق الاستثمار السيادية" كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت و أبوظبي. فعلى مستوى العالم، هناك (٣٨) صندوقاً استثمارياً، منها (٣٠) صندوق عائدة للدول النامية ذات الموارد العالية (مجلة " المجلة – العدد ١٤٩٤ – ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ م – بعد الكارثة .. أمريكا تجدد استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية – ص٣٦) .

بالإضافة لذلك، أكد مصدر مسئول في البنك المركزي أن اليمن بعيدة عن الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية وأن معظم استثمارات البنك موزعة جغرافياً على أغلب الدول الأوربية، الأمر الذي جنب اليـــمن أية خسائر إلى الآن (نشـــرة الســـياسة " لـوكالـة سـبأ للإنباء – السبت ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م) مع أن الأزمة المالية التي ترتبت عن إفلاس مؤسسة "ليمان براذرز" أحدثت هزات في أسواق المال في أوربا وآسيا واستراليا، واتخذ البنك المركزي البريطاني والبنوك المركزية في قارتي آسيا واستراليا إجراءات عاجلة بضخ مبالغ ضخمة لمواجهة الأزمة .

كما استعرض أ.د. جعفر حسين منيعم ورقته المعنونة بـــ الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد اليمني، موضحاً أن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد الاقتصادي – وهذا هو المحتمل سوف يحمل معه تأثيرات سلبية عميقة ، يمكن حصرها في الآتي :

١ الانخفاض المتوقع في أسعار النفط تحت تأثير انخفاض الطلب العالمي نتيجة الركود الاقتصادي الذي سيعم الكثير من البلدان في المدى المنظور . وبحسب بعض التقديرات فإن انخفاض سعر النفط إلى النصف سوف يكبد الاقتصاد اليمني خسائر تصل إلى المليار والنصف دولار على أقل تقدير، وسوف يكون لذلك انعكاسات سيئة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

٢ انخفاض المساعدات المالية المقدمة من البلدان الأخرى وكذلك منح القروض والتشدد في شروطها وهو ما يضع تعهدات المانحين البالغة ٥ مليار دولار على المحك نتيجة تعثر الاقتصاد العالمي وانشغال الدول الكبيرة في مواجهة الأزمة وترتيب أوضاع اقتصاداتها ، ناهيك أن مساعدات التنمية العالمية وينابيع التدفقات الخيرية على مستوى العالم قد بدأت تجف حتى قبل الأزمة العالمية، حيث انخفضت إلى ١٠٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٧م بعد أن كانت ١٠٤,٤ مليار دولار في العام٢٠٠٦م .

٣ من المرجح أن ضح المليارات من الدولارات من قبل البنوك المركزية في العالم لمواجهة أزمة السيولة ستؤدي لاحقاً إلى ارتفاع معدلات التضخم، وسوف يجد هذا الأمر انعكاساً له في ارتفاع أسعار السلع الغذائية المصنعة .

٤ إذا ما ظلت بيئة الاستثمار على حالها دون حدوث تحسن ملموس في مناخ الاستثمار في بلادنا، فإنه من المحتمل انخفاض معدلات الاستثمار تحت تأثير عاملين رئيسين هما:

أ انخفاض الموارد العامة للدولة وانخفاض المساعدات والقروض الأجنبية للسبب الذي أشرنا إليه سابقاً.

ب انكفاء الاستثمار الخاص تحت تأثير حالة القلق العامة جراء الأزمة وتداعياتها والبحث عن مواطن استثمارية أكثر أمانا وأقل مخاطرة. وإذا ما تحقق ذلك فان قدرة الاقتصاد على خلق فرص للتوظف سوف تقل، مما سيدفع بمعدلات البطالة نحو الارتفاع.

أما د. محمد عمر باناجة فقد استعرض ورقته المقدمة للورشة والموسومة بـــ: الأزمة المالية الراهنه: طبيعتها ... أبعادها ... وآثارها المتوقعة على الاقتصاد اليمني، مشيراً بأن الأزمة ستلقي بآثارها على الاقتصاد اليمني ملخصاً ذلك بالتالي: أن تأثير تبعات الأزمة على الاقتصاد اليمني احتمال وارد بل ووارد جداً الأمر الذي يستوجب على الأجهزة الرسمية ذات العلاقة التحوط تجاهه باتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية بدلاً من الممانعة المبنية على قناعات فردية، فالتصريحات الرسمية التي نسمعها بين الحين والآخر على لسان عدد من المسئولين لا تجسد عمق التحليل الاقتصادي بقدر ما تفصح عن قلق رسمي مكبوت من المخاطر المحتملة، وفي ذات الوقت تجسد مسلك التوجس والتردد من اتخاذ الإجراءات الاستباقية (الاحترازية) خشية من أن يحدث ذلك هلعاً بين أوساط المتعاملين في السوق المصرفي يؤدي إلى ارباكة وتعطيل آليات عمله.

صحيح أن التهويل من الآثار المحتملة جراء الأزمة له مخاطر على الاقتصاد المحلي، بيد أن الاستخفاف بها قد يصيبه بمقتل، فدون التهويل والاستخفاف لا بد من الحيطة والحذر.

فالإجراءات الاحترازية إن اتخذت مبكراً ستكون كلفتها محدودة وبمقدور الاقتصاد اليمني تحملها، أما الإجراءات الارتدادية التي ستتخذ بعد أن يقع الفأس في الرأس فكلفتها ستغدو باهظة ناهيك عن ضعف جدواها.

إطلاق الموقع الجديد للجمعية

www.asfer.org

تم مؤخراً إطلاق الموقع الجديد للجمعية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بعد إدخال تعديلات جوهرية عليه من حيث الشكل والمضمون. وإدارة الجمعية إذ تعوّل كثيراً على هذا الموقع الجديد لكي يكون حلقة وصل أساسية بين الجمعية وأعضاءها في مختلف الأقطار، فإنها تدعو جميع الزملاء الأعضاء والمهتمين بالشئون الاقتصادية العربية زيارة موقع الجمعية باستمرار للاطلاع على أحدث أخبارها وأنشطتها، وإبداء أى ملاحظات أو اقتراحات من شأنها تحديث الموقع أو تطوير العمل بالجمعية بشكل عام.